

A

Distr.
GENERAL

UN TIRADV

الجمعية العامة



NOV 19 1990

UN/ISA

A/45/516
17 October 1990

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/RUSSIAN/SPANISH

الدورة الخامسة والأربعون
البند ٦٩ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

تقرير الأمين العام

المحتويات

المفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٦		اكوادور
٨		بلغاريا
١٢		جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
١٥		جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
١٨		قطر
١٩		المكسيك

أولا - مقدمة

- ١ - في الفقرة ١٧ من القرار ١٣٦/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي" ، دعت الجمعية العامة الدول الاعضاء إلى أن تقدم آراءها بشأن المسألة ، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً على أساس الردود التي يتلقاها .
- ٢ - وعملاً بذلك الطلب ، وجه الأمين العام ، في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، مذكرة شفوية إلى حكومات الدول الاعضاء دعائها فيها إلى تقديم آرائها وفقاً للفقرة ١٧ من القرار .
- ٣ - وحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ وردت ردود من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واکوادور وبلغاريا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وقطر والمكسيك . وتستمر أية ردود أخرى كإضافات لهذا التقرير .

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠]

- ١ - يرى الاتحاد السوفياتي أن الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي يمثل وثيقة هامة من شأن تنفيذ أحكامها أن يشجع على إقامة سلم مستقر على أساس مبادئ العدالة والديمقراطية والاخلاقيات والانسانية . فالاعلان ، الذي اعتمد منذ ٢٠ سنة ، لم يفقد أي شيء فيما يتعلق بمدى صحته ، بل إنه يكتسب ، في الواقع ، أهمية خاصة ، في ضوء ديناميات التطورات التي يشهدها العالم ، والتي تحتتم ضرورة الأخذ بنهج متعددة الجوانب لحل مشكلة صون السلم والأمن الدوليين لكل الدول .
- ٢ - ويلاحظ الاتحاد السوفياتي مع الارتياح أن الآراء التي يطرحها الفكر السياسي الجديد تجد سبيلها إلى ممارسة العلاقات الدولية . فنتيجة لجهود مشتركة هادفة ، ووضع حد لفترة "الحرب الباردة" الطويلة ويقام حالياً هيكل جديد شامل للأمن والتعاون العالميين استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة . كما أن مجتمع الدول ينتجه نحو صياغة

الفلسفة المعاصرة للسلم بعد أن أدرك أن الاعتماد على القوة وسباق التسلح أمر لا طائلة من ورائه ، وبعد أن سَلِمَ بعالمية مبدأ حرية الاختيار . فالثقة لا تفتأ تتعزز على نطاق دائب الاتساع في العلاقات بين الدول اليوم ، يناظرها في الميدان السياسي تزايد اللجوء الى أسلوب الموازنة بين المصالح ومنح الأولوية للقيم الانسانية العالمية والاخلاقيات والشرعية .

٣ - والاتجاهات الايجابية في العلاقات الدولية تسوّغ الخلو إلى أن إعادة البناء والسياسة الخارجية الجديدة التي يتبعها الاتحاد السوفياتي قد وفرتا قوة دافعة كبيرة لحدوث تقارب بين الجانبين المتناهذين في "الحرب الباردة" واتاحتا ، لأول مرة في تاريخ الحضارة ، فرصة للدول كي تعيش سويا في ظروف يسودها السلم الدائم . ويجب عدم السماح بضياح هذه الفرصة التي تتيح التحول من التباعد إلى التعاون والمشاركة المقصودين العضويين في ضوء المصالح الوطنية بحق .

٤ - ومن السمات المميزة لظهور فترة السلم هذه في العلاقات الدولية ، تنامي دور الأمم المتحدة كمركز استراتيجي كي تتفق جميع البلدان على الاجراءات وفقا للواقع السائد في عالمنا بكل تنوعه .

٥ - ويدعو الاتحاد السوفياتي الى زيادة تعزيز مساهمة الأمم المتحدة في اقامة هيكل عالمي للسلم والامن ، دعما لجهود منع السلم التي يبذلها مجلس الامن والاممين العام .

٦ - وتكتسب عملية نزع السلاح ، وأولا وقبل كل شيء نزع السلاح النووي ، أهمية حاسمة لتعزيز الاستقرار العسكري والسياسي . ومن المنجزات البالغة الأهمية التي تمخضت عن اجتماع القمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في واشنطن ، العاصمة ، التقدم الهائل الذي تحقق في ميدان نزع السلاح النووي ، فضلا عن الاتفاقات التي تم التوصل اليها ، من حيث المبدأ ، بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن خفض الأنواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية . ومن الأهمية أن تدخل الآن بنشاط في هذه العملية جميع الدول ، النووية وغير النووية على حد سواء . والأمم المتحدة مطالبة ، بحكم المقاصد التي انشئت من أجلها ، بأن تنشط إلى تعزيز استمرار عملية نزع السلاح الفعلي التي بدأت ، واضفاء طابع عالمي عليها ، وما يسير جنباً إلى جنب مع ذلك من تكثيف للجهود الثنائية والمتعددة الأطراف التي تبذل في هذا الاتجاه .

٧ - والاتحاد السوفياتي مقتنع بأن إقامة هياكل جديدة للأمن أمر يشمل اتصالاً لا انضمام له بإقامة بيت أوروبي مشترك ، مما سيصبح أثره محسوساً ، بلا ريب ، في سائر أنحاء العالم . وفي سياق التغييرات الجذرية التي تحدث في القارة الأوروبية ، تعززت إلى حد كبير أهمية عملية هلسنكي بوصفها الوسيلة الفعالة والمبشرة بالخير إلى أقصى حد لضمان الأمن . وهذه الاعتبارات ، على وجه التحديد ، هي التي كانت الباعث على الاقتراح السوفياتي الداعي إلى عقد اجتماع قمة جديد لكل الدول الأوروبية . ومن رأي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه من الأهمية بوجه خاص في الظروف الجديدة الناشئة في أوروبا ، إضفاء الطابع المؤسسي على عملية هلسنكي وإنشاء هياكل دائمة للأمن والتعاون .

٨ - والتقدم الذي تحقق مؤخراً في سبيل إزالة مصادر التوتر الإقليمي يجعل الجوانب العامة لامكانات صنع السلم لدى الأمم المتحدة تطفو على السطح ، وهي إمكانات من شأن تحقيقها بالكامل أن يكون في صالح المجتمع الدولي بأسره . فالخبرة المكتسبة في ناميبيا ونيكاراغوا وآفاق إشراك آليات الأمم المتحدة بنشاط في التوصل إلى تسوية سياسية في كمبوديا والمغرب الغربية تبين بجلء أن اللجوء إلى إمكانات المنظومة هو السبيل الوحيد للسعي إلى الموازنة بين المصالح ، وحسم أشد المشاكل الإقليمية تعقداً . ومن وجهة النظر هذه ، يجري تعليق أهمية حيوية على البيان الصادر عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة في اجتماع القمة بأنهما لن يعتبرا المنازعات الإقليمية ميداناً للتنافس بينهما ، وعلى التفهم المشترك لضرورة بذل كل شيء لضمان وقف تلك المنازعات في أسرع وقت ممكن بالوسائل السياسية ، عن طريق التفاوض .

٩ - وفي الوقت نفسه ، يتعين التسليم بأنه ، عكساً للاتجاه المتعاضد نحو تجرييد السياسة العالمية من الصبغة العسكرية ، مازالت المواجهة العسكرية الخطيرة قائمة في بعض المناطق . فعقدان العراق ضد الكويت ، الذي أدى إلى زيادة التوتر في منطقة الخليج الفارسي ، قد أوضح إلى أي حد ما زال الأمن الدولي هشاً ، وما الذي لا يزال على المجتمع العالمي القيام به لضمان أن يصبح الاستقرار الصحيح حقيقة واقعة في الحياة .

١٠ - والاتحاد السوفياتي مقتنع بأن أفضل سبيل العمل وأكثرها حصة في حالات المنازعات هي الجهود الجماعية والإفادة الكاملة من آليات الأمم المتحدة ، وعلى رأسها مجلس الأمن . وهو يبحث جميع الأطراف المتحاربة ، أياً كانت المنطقة ، إلى أن

تتوجه إلى بعضها بعضا وتدرك أنه ما من طرف يمكن أن يتوفر له أو سيتوفر له الأمن على حساب طرف آخر . وهو يدعو إلى وضع حد ، على وجه السرعة ، للأعمال العسكرية في أفغانستان ، وإلى إشراك جميع قطاعات السكان الأفغان في حوار فيما بين الأفغان ، وإجراء انتخابات وطنية تحت إشراف الأمم المتحدة . ومن شأن الإفادة إلى أقصى حد من إمكانات الأمم المتحدة أن يسهم أيضا في تسوية الحالة في كمبوديا في وقت مبكر . كما أن التمشر الذي طال أمده في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط يتطلب وجود تحرك فوري في تلك المنطقة نحو السلم والاستقرار وإقامة علاقات طبيعية بين الشعوب التي تعيش هناك .

١١ - ومن الأهمية البالغة أن يقدم المجتمع الدولي كل المساعدات الممكنة إلى عملية القضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بالوسائل السلمية ، عن طريق الحوار وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري . ومن شأن تعزيز التعاون في جميع الميادين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن يساعد أيضا على حل هذه المشكلة والمشاكل الكثيرة الأخرى . فالمنظمات الإقليمية تستطيع أن تعزز وتكمل ، إلى حد كبير ، جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إقامة هيكل عالمي للأمن ، بأن تشكل حلقات التوصل الإقليمية لذلك الهيكل . كما أن بحوث الأمم المتحدة في الجوانب الإقليمية لتعزيز نظام السلم والأمن والتعاون الدولي ستسهم في هذه الأهداف ، شأنها شأن صياغة إعلان دولي بشأن الموضوع داخل إطار الأمم المتحدة .

١٢ - ويرى الاتحاد السوفياتي أنه من الأهمية التركيز على تعزيز المهام الوقائية للأمم المتحدة في المجال العسكري والسياسي ، وتنمية إمكاناتها في مجال تقصي الوقائع وجمع وتحليل المعلومات عن المنازعات والصراعات الدولية ، وهي مهمة سيساعدها إلى حد كبير قيام اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة بالانتهاء من إعداد مشروع إعلان بشأن الموضوع . ومن المهام الأخرى التي لم تفقد شيئا من أهميتها ، بل أنها تتخذ أبعادا جديدة ، زيادة فعالية مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية ، وتقديم كل مساعدة ممكنة إلى جهود الأمين العام للأمم المتحدة في سبيل منع السلم . أما عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، التي أصبحت وسيلة موثوقة لتفادي التوترات والمنازعات وللمساعدة على نزع عناصر الخطر منها ، فمن المطلوب أن تظطلع بدور خاص في هذا المجال .

١٣ - إن مستقبل إقامة عالم يسوده الأمن أمر يتصل اتصالا وثيقا بإعادة تشكيل هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس مبادئ الإنصاف والمساواة ، مع تحويل الموارد

من المجال العسكري إلى الاحتياجات الإنمائية ، وتوسيع نطاق التعاون المتعدد الاطراف في مجالات مثل إيجاد حل لمشكلة الدين الخارجي ، ومكافحة الجوع والفقر والمرض والكوارث الطبيعية .

١٤ - ونظرا لان حماية البيئة تدخل في عداد المهام العالمية ، فإنها تتطلب أيضا توفر نهج دولي منسق ووضع حلول تكنولوجية فعالة لإنقاذ الكوكب من كارثة ايكولوجية .

١٥ - وعدم اللجوء إلى العنف وتقبل التنوع الاجتماعي جزءان لا يتجزآن من أي نظام دولي مستقر ومتحضر .

١٦ - ويؤيد الاتحاد السوفياتي زيادة تطوير أي حوار عملي وموضوعي بشأن القضايا الاجتماعية والإنسانية ومساائل حقوق الإنسان . وإننا ندعو إلى تأكيد المفاهيم العالمية لحقوق الإنسان وتطبيق جميع المعايير المعترف بها عالميا في هذا الميدان ، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية .

١٧ - والاتحاد السوفياتي ، إذ يهتدي بأهداف وقرارات مؤتمر نواب الشعب لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن قضايا السياسة الخارجية ، فإنه يعترف بالعمل باتساق على تحديد النهج المتعددة الجوانب لضمان الأمن العالمي ، مع قيام الأمم المتحدة بدور رئيسي تنظيمي . وفي الدورة الخامسة والاربعين المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإنه على استعداد للتعاون بنشاط مع جميع البلدان بغرض تكوين توافق آراء بشأن المشاكل المعاصرة الرئيسية .

إكوادور

[الاصل : بالاسبانية]

[٤ أيار/مايو ١٩٩٠]

١ - إن الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، الذي اعتمد في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٠ ، والذي قامت إكوادور بصورة خاصة بدور نشط في صياغته ، لم ينفذ شيئا من صلاحيته بل بالعكس ، يجري بإطراد تدعيم المبادئ التي يتضمنها عن طريق الامتثال غير

المشروط من جانب المجتمع الدولي . وتؤكد الاتجاهات السياسية الدولية الأخيرة محبة تلك المبادئ وتزيد أيضا من إمكانيات تطبيقها فعليا .

٢ - أما المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ، فيجري بلورتها وتوضيحها باستمرار منذ عام ١٩٤٥ ، فاكتملت بذلك قيمة دولية بوصفها دليلا لا بديل له لتسيير العلاقات فيما بين الدول . وإن الرغبة العالمية في العيش في سلم قد وافقها تصميم فعلي متزايد على التعاون واتخاذ إجراءات متضافرة . وعليه ، يجب مواصلة تقديم كل تشجيع لأي اقتراح بتعزيز دور الأمم المتحدة ، ولا سيما دور الجمعية العامة ومجلس الأمن بالنسبة للشؤون المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين .

٣ - وتؤكد إكوادور من جديد على احترامها التقليدي للمبادئ المشار إليها أعلاه وتشدد أيضا على أهمية المبدأ المبين في الفقرة ٥ من القرار ٢٧٢٤ (د - ٢٥) وهو "أن على كل دولة واجب الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة أخرى ، وأنه لا يجوز إخضاع إقليم أية دولة لاحتلال عسكري ناجم عن استعمال القوة خلافا لأحكام الميثاق ولا اكتساب إقليم أية دولة من قبل دولة أخرى نتيجة للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، ولا الاعتراف بشرعية أي اكتساب إقليمي ناتج عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، وأن من واجب كل دولة الامتناع عن تنظيم أعمال الحرب الأهلية أو الأعمال الإرهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها" .

٤ - ويمثل مبدأ تسوية جميع المنازعات بالطرق السلمية حجر أساس آخر للعلاقات الدولية . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى الإجراءات القيم لل غاية الذي اتخذته الأمم المتحدة فيما يتعلق بنشر قوات عسكرية لعمليات صيانة السلم . وإذا ما تم تدعيم أنشطة صيانة السلم ، أصبحت أكثر فعالية ووفرت الميزة الإضافية المتمثلة في تشجيع جميع الدول على اعتماد سياسات تستهدف تسوية منازعاتها بالطرق السلمية . ويسر إكوادور بمودة خاصة أن تكون من المشتركين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى ، حيث يتعاون معها ٢١ ضابطا من قوات إكوادور المسلحة .

٥ - وقد أبرز مناخ الانفراج الدولي أيضا العلاقة الوثيقة بين تعزيز الأمن الدولي ونزع السلاح والتنمية الاقتصادية لجميع الشعوب . وينبغي أيضا أن ينعكس التقدم المحرز في نزع السلاح في زيادة الاشتراك من جانب العالم المتقدم النمو في اعتماد تدابير لتيسير تقدم البلدان النامية بصورة خاصة . أما إذا ما اقتصر استخدام

ما يسمى "مكاسب السلم" على حل المشاكل الداخلية للبلدان المتقدمة النمو ، فثمة خطر من أن يولد ذلك شعورا بالإحباط في البلدان النامية ، الأمر الذي يهدد الانفراج وإمكانات التعاون ، ويهدد في النهاية السلم والامن الدوليين . وبالتالي تعتبر إكوادور أن المبادئ المبينة في الفقرة ١٩ من القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) والفقرة ١٠ من القرار ١٢٦/٤٤ ذات صلة وصالحة تماما .

٦ - وباختصار ، تعتبر إكوادور أن جميع الدول مسؤولة عن صون السلم والامن ، وهذا يتطلب بدوره احترام المبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة وبصورة أكثر تحديدا في القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) والتسليم بأن السلم والامن مرتبطان ارتباطا لا انفصام له بالحاجة الملحة إلى إيجاد حل مناسب للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان والبلدان النامية بصورة خاصة .

بلغاريا

[الأصل : بالروسية]

[١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠]

١ - ترى حكومة بلغاريا أن الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي يمثل أحد المكسوك الهامة الرامية الى دعم التعايش السلمي وتوسيع نطاق التعاون بين الدول .

٢ - وتعزيز الامن الدولي مشكلة متعددة الجوانب يشكل النجاح في حلها أمر يشغل بال جميع أعضاء المجتمع الدولي . وهو يتطلب وضع تصور متكامل ونهج شامل لتنفيذه عمليا . وتفضل الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذه العملية .

٣ - ويجري حاليا تدعيم الانفراج السياسي باطراد بتدابير جديدة ترمي الى الحد من الترسانات العسكرية وتعزيز الامن والثقة . ومن شأن التطور المواتي الذي تشهده الحالة الدولية الراهنة أن يمكّن الدول اليوم من حشد جهودها لمعالجة القضايا العالمية ، مثل التعاون الاقتصادي الدولي ، والبيئة ، والامن الغذائي ، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ، وما إلى ذلك .

٤ - وترى بلغاريا أن الاتجاه الايجابي الراهن في العلاقات الدولية لابد أن يجد وسيلة للتعبير عنه بشكل قانوني عن طريق إبرام اتفاقات دولية مناظرة . فبعد

التنفيذ الفعلي للمعاهدة المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، تصبح الخطوة التالية هي حظر الانواع والفئات الأخرى من أسلحة التدمير الشامل . كما أن احتمالات قيام الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ينبغي أن تُستكمل بانضمام الدول النووية الأخرى إلى هذه العملية أيضا .

٥ - وترحب بلغاريا بالاتفاق الشنائي الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تخفيض الأسلحة الكيميائية ، وترى أن هذا الاتفاق يجب أن يكون بمثابة حافز لعقد اتفاقية على الفور بشأن تخفيض الأسلحة الكيميائية وتدميرها .

٦ - وبلغاريا من الدول التي أيدت المبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر لتحويل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام ١٩٦٢ إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، وهي ترى أن فرض حظر كامل وشامل على التجارب النووية يمثل وسيلة موثوقة لوقف سباق الأسلحة النووية ، ووفاء بهذا المبدأ ، فإنها ستشارك في المؤتمر الدولي المقبل . وقد أبدت بلغاريا استعدادها للتوقيع على الاتفاقية المقبلة بمجرد فتح باب التوقيع عليها ، وهي تطلب إلى جميع البلدان القادرة على إنتاج أسلحة كيميائية ، أن تعلن عن استعدادها للقيام بذلك أيضا .

٧ - وتتوقع بلغاريا اختتام مفاوضات فيينا بشأن القوات المسلحة التقليدية بعقد معاهدة تغطي أكثر فئات الأسلحة زعزعة للاستقرار ، وبعدها ينبغي أن تبدأ المرحلة الثانية على الفور . وفي مفاوضات فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا ، تدعو بلغاريا إلى زيادة وتوسيع نطاق هذه التدابير لتشمل جميع أنواع الأنشطة ذات الأهمية العسكرية فيما يتصل بالأمن في القارة . كما أنها تعلق آمالا كبيرة على اجتماع القمة لدول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . إذ يجب أن يوفر هذا الاجتماع قوة دافعة جديدة لعملية أوروبية شاملة ، وأن يحدد الاتجاه الرئيسي للسياسة الأوروبية على مدى السنوات القليلة المقبلة . وينبغي أن يرسي الأسس لنظام جديد للأمن في أوروبا ، بما يؤدي إلى أن تحل هياكل أوروبية شاملة محل هيكل التكتلات العسكرية .

٨ - وتؤيد بلغاريا توفير ضمانات دولية لحرمة الحدود القائمة في القارة الأوروبية . فبلغاريا تقع على الخط الذي يصل بين معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، ولا تود أن يتحقق حل عادل للجوانب العسكرية للأمن في وسط أوروبا على حساب

إهمال أو تحاشي القضايا المتصلة بالارتباط المتبادل بين القوات وضمانات الأمن ، جنباً إلى جنب مع نزع السلاح التقليدي في منطقة البلقان . ومما يشغل بال بلغاريين أيضاً ، أن توحيد المانيا ينبغي أن يساعد على تعزيز وتوسيع التعاون بين جميع الهياكل القائمة وعلى وضع نموذج للتعاون الأوروبي مستقبلاً .

٩ - وتهتدي بلغاريا باقتناعها بأن السلم والأمن الدائمين في العالم لا يمكن تحقيقهما دون إيجاد حل لمشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية ودون توفير الظروف التي تؤدي إلى استقرارهما وإمكانية التنبؤ بهما . وتوفير الأمن في العلاقات الاقتصادية الدولية يستلزم قيام تعاون منصف دونما عائق بين النظم الاقتصادية ووجود عمليات للتكامل ، من أجل ضمان اشتراك جميع البلدان في استغلال الموارد المادية على أنجع وجه .

١٠ - وتستلزم التنمية الاقتصادية في بلغاريا الاندماج تدريجياً في الاقتصاد العالمي عن طريق الانخراط النشط في التقسيم الدولي للعمل والمشاركة في التنظيم المتعدد الأطراف للحياة الاقتصادية الدولية . وهذا هو السبب الذي يجعل بلغاريا مهتمة بالاتفاق ، داخل نطاق الأمم المتحدة ، على طرق ووسائل تكفل تكثيف التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف في ظل ظروف مستقرة يمكن التنبؤ بها ، وبوضع تلك الطرق والوسائل . وفيما يتعلق بالاقتصاد المحلي ، فإن بلغاريا تنظر إلى مشاركتها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية باعتباره وسيلة لتعزيز تنفيذ برنامج الحكومة البلغارية للإصلاح الاقتصادي ، مع مجموعة التدابير التي يتضمنها لتخطي الأزمة الاقتصادية والتحول تدريجياً إلى الاقتصاد السوقي . وتحتد بلغاريا توسيع نطاق الفرص للمشاركة في أعمال المنظمات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية . والخطوات التي اتخذتها بلغاريا للانضمام إلى مجموعة "غات" وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ، فضلاً عن إقامة علاقات رسمية مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، دليل ملموس على اهتمامها بتهيئة الظروف اللازمة لقيام تعاون اقتصادي دولي مستقر يعود بالنفع المتبادل .

١١ - ومن رأي بلغاريا أن مشاكل التنمية الاقتصادية أصبحت أوشق اتصالاً بتفاقم المشاكل العالمية ، لا سيما مشاكل ، حماية البيئة والغذية والسكان . ويتطلب إيجاد حل لهذه المشاكل المشاركة النشطة من جانب كل البلدان ، مع توفير الاحترام الكامل لمبدأ العالمية ولمصالح تلك البلدان وخصائصها وآرائها كل على حدة .

١٢ - وتؤيد بلغاريا التبادل الحر والواسع النطاق للمعلومات بشأن مشاكل البيئة ، ولا سيما حرية الوصول الى التكنولوجيات السلمية بيئيا . وهي تؤيد الاقتراح الداعي الى إنشاء مركز اسعاف ايكولوجي فضلا عن الاقتراح الداعي الى إنشاء مختبر فضائي دولي لرصد حالة البيئة . وتدعو بلغاريا اي محاولة لدفن النفايات النووية والكيميائية الاخرى في افريقيا وغيرها من مناطق العالم الثالث ، باعتبار تلك المحاولة استعمارا ايكولوجيا جديدا .

١٣ - وبلغاريا ، بوصفها القائمة على تنظيم اجتماع دول منطقة البلقان المعني بحماية البيئة ومؤتمر صوفيا في إطار عملية هلسنكي ، قد اتخذت خطوات عملية لتنفيذ فكرة تحقيق التوازن الايكولوجي في منطقة البلقان وفي اوروبا ككل .

١٤ - وقد دأبت بلغاريا على السعي الى تعزيز احلال سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط وتهيئة الظروف اللازمة لإقامة علاقات طبيعية بين جميع الشعوب التي تسكن تلك المنطقة . وهي ترى أن أنجح جهاز لبلوغ هذه الاهداف هو مؤتمر دولي تدعو اليه عقده الامم المتحدة بمشاركة أعضاء مجلس الامن الدائمين الخمسة وكل البلدان المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي .

١٥ - وترى بلغاريا أن التغييرات الإيجابية التي شهدتها المناخ الدولي لها تأثير موات على حل المنازعات الإقليمية البالغة الخطر في القارة الافريقية . وإعلان استقلال ناميبيا هو دليل على الامكانيات الهائلة القائمة اليوم لإيجاد حل لمشاكل السلم والامن الرئيسية بالوسائل السلمية ، عن طريق الحوار والمفاوضات . وقد أقامت بلغاريا علاقات دبلوماسية مع دولة ناميبيا ، وهي على استعداد للدخول في تعاون يعود بالنفع المتبادل في جميع المجالات ذات الاهتمام المتبادل .

١٦ - وترى بلغاريا أن جهاز صون السلم والامن الدوليين يجب أن يكون ، في المقام الاول ، جهازا لصون النظام القانوني الدولي . وأي نظام قانوني عالمي يجب أن يقوم على أساس الترابط المتبادل بين حقوق أشخاص القانون الدولي والتزاماتهم ومسؤولياتهم .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠]

١ - تجسدت رغبة شعوب كوكبنا في العيش في سلم وأمن في أحكام الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ٢٠ عاماً . وقد أقيمت هذه السنوات ، بكل وضوح ، الحكمة البليغة والتوقيت الحسن والأهمية الحيوية للمبادئ المنصوص عليها في الإعلان ، سواء بالنسبة للنداء بوقف سباق التسلح التقليدي والنووي وعكس اتجاهه ، والقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، أو بالنسبة للأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وبعدم جواز استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وبالتوصية الداعية الى العمل ، وفقاً للميثاق ، على إقامة نظام فعال للأمن الجماعي الشامل خلو من الاخلاف العسكرية أو غيرها . واجتازت كل هذه المبادئ اختبار الزمن ، وجرى تطويرها بالعديد من مقترحات الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

٢ - وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن التطورات الايجابية التي استجرت في الآونة الاخيرة على الوضع الدولي قد تيسر حدوثها بفضل السعي المشترك نحو ايجاد سبل لزيادة تطوير نظام الأمن الجماعي القائم على أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وبفضل ترسيخ دعائم التفكير السياسي الجديد في السياسة العالمية . والاسس التي يقوم عليها هذا المفهوم هي سيادة القيم الإنسانية المشتركة ، وحرية الاختيار ، وتعددية أساليب التنمية الاجتماعية لمختلف البلدان ، ونبذ العداء والمواجهة ، بوصف ذلك الاسس التي تستند إليها السياسة الخارجية من أجل السعي ، بالوسائل السلمية ، الى ايجاد حلول مقبولة بصورة متبادلة ، وتطهير العلاقات بين الدول من العقائد المذهبية ، وسد الباب تماماً أمام استعمال القوة ، ونزع الصفة العسكرية ، ونزع السلاح .

٣ - وأمن الدول لا يكفله أعلى مستوى من التسلح ، بل يكفله أدنى مستوى من القدرة العسكرية الضرورية ، والمستويات المحدودة من الكفاية المعقولة عندما يكون لدى كل طرف جميع إمكانيات الدفاع عن النفس ، ولكن تعوزه القدرة على الهجوم على الاطراف الأخرى . والأمن لا يمكن إلا أن يكون شاملاً ومتكافئاً للجميع . والسبيل الوحيد المقبول للبشرية نحو تحقيقه هو اجراء مفاوضات سلمية بقاءة ، والتوصل الى حلول توفيقية

معقولة ، أو بعبارة أخرى ايجاد حلول سياسية ، لا عسكرية ، للمشاكل القائمة والمستجدة . وينبغي أن يصبح نبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها قانوناً للعلاقات الدولية .

٤ - إن ترسيخ المبادئ الديمقراطية في الحياة الدولية تمليه سيادة القيم الإنسانية المشتركة وأولوية قواعد القانون الدولي المقبولة بوجه عام . وفي هذا الصدد ، تعلق جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أهمية كبيرة على عقد تطوير القانون الدولي ، الذي يجب أن يسهم في جعل القانون الدولي دعامة من دعائم العلاقات الدولية في حقبة ما بعد المواجهة ، وهي حقبة جديدة من التنمية السلمية .

٥ - ومما أسهم بدرجة كبيرة في تقليل الخطر العسكري تحسن العلاقات السوفياتية - الأمريكية ، والانتقال من المواجهة الى التفاهم ، والى العمل المتضافر عبر التعاون . فقد اتخذ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مبادرة شاملة بشأن تعزيز السلم الدولي والامن والتعاون الدولي بجميع جوانبه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . وحظيت هذه المبادرة بتأييد عالمي واسع النطاق ، وكانت ارهاصة ببدء مرحلة جديدة من التعاون المتعدد الاطراف بين جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، وتعزيز دور المنظمة وزيادة فعاليتها بدرجة كبيرة بوصفها مركزاً لتنسيق جهود المجتمع الدولي . كذلك ، فإن انتقال العلاقات السوفياتية - الأمريكية الى مرحلة جديدة من التعاون سييسع الاستقرار في الوضع الدولي برمته . وفيما يتعلق بقائمة الاهتمامات الدولية - أي القضايا الرئيسية لعالمنا المعاصر - فإن هذا التحول سيساعد على بدء السعي الجماعي نحو ايجاد حلول للمشاكل على أساس الاحترام المتبادل ومراعاة توازن مصالح الدول كافة .

٦ - و "المثال الأوروبي" - أي مسيرة بناء الموطن الأوروبي المشترك - له تأثير كبير على الامن الدولي بوجه عام . والطريق المعاصر المؤدي الى تعزيز الامن الدولي تدل عليه مجموعة كاملة من التدابير الشاملة لعملية هلسنكي ، وفي مقدمتها المفاوضات المتعلقة بتخفيض الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة في أوروبا . وتعلق جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أهمية بالغة على لقاء القمة المقبل ، وتأمل في أن تحسم فيه القضايا المتمثلة بإقامة هياكل وآليات للامن والتعاون الأوروبي تفوق في حجمها الهياكل والآليات القائمة ، بحيث تكفل التنمية السلمية والاستقرار وفتح آفاق أوروبية جديدة .

٧ - إن الأمم المتحدة ، التي تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والاربعين لإنشائها ، لديها إمكانيات عظيمة في مجال تعزيز الأمن الدولي . والأمم المتحدة تشهد حالياً عمليات اصلاح . وبدون مبالغة ، يمكن القول بأن الأمم المتحدة ، لأول مرة منذ إنشائها ، قد بدأت اليوم تعمل في ظل الظروف التي كانت تتوقعها الدول المؤسسة للمنظمة ، أي النزعة الى الحوار ، وحل المشاكل عن طريق التفاوض . وبعبارة أخرى ، ينبغي تغليب التعددية والتعاون والقانون على نهج القوة المسلحة والاعتماد على الأعمال الفردية . ومما يعمل في ظل الظروف الراهنة على تنامي دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها الاوضاع السريعة التقلب في العالم ، والسعي المشترك نحو تحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن الانتقال الى نظام عالمي جديد . وفي مناسبات مختلفة ، منها الدورة الرابعة والاربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تقدمت بعض الدول الاعضاء في المنظمة بعدد من المقترحات الرامية الى تعزيز هذا الدور الجديد للأمم المتحدة ، ودعم جهودها الرامية الى الاضطلاع لا بمهام تتعلق بإحلال السلم فحسب ، وإنما كذلك بمهام وقائية . ويحظى بمكانة خاصة من بين هذه المقترحات تصور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالنسبة لدور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المرتبطة بها في عالم يعتمد بعضه على بعض ، وبالنسبة لتعزيز المهام الوقائية للأمم المتحدة . كما تحظى بمكانة خاصة المبادرة السوفياتية - الامريكية المشتركة بشأن تعزيز السلم الدولي والأمن والتعاون الدولي بجميع جوانبه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . ومن الضروري تشجيع هذه الجهود ، وتحقيق نتائج ملموسة ، وبخاصة في مجال نزع السلاح وتسوية النزاعات الإقليمية .

٨ - ومما له أهمية متزايدة في توطيد وتعزيز الأمن الدولي عناصره غير العسكرية ، أي الأمن الاقتصادي ، والأمن الاجتماعي ، والأمن البيئي . وفي هذا الصدد ، ترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن على الأمم المتحدة القيام بدور مركز عالمي لوضع وتنسيق وتطبيق أساليب لحل هذه المشاكل العالمية .

٩ - وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد للاسهام في وضع وتنفيذ تدابير عملية محددة ترمي الى زيادة قدرات الأمم المتحدة في مجال إحلال السلم وإقرار الأمن الدولي الشامل . وكما يرد في إعلان سيادة أوكرانيا كدولة ، وهو الإعلان الصادر في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ عن مجلس السوفيات الاعلى لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، فإن "جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ند في العلاقات الدولية ، وتساعد بهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين" .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصـل : بالروسية]

[١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠]

١ - تعلق جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أهمية كبيرة على الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، باعتباره وثيقة هامة من شأن تنفيذ أحكامها أن يساعد على إقامة عالم آمن خال من العنف - وفي المستقبل - من الأسلحة النووية ، مبني على القيم الانسانية المشتركة .

٢ - والمجتمع الدولي يشيع فيه اليوم مناخ مواتٍ . فقد انتهت فترة "الحرب الباردة" التي طالت . وفي العلاقات القائمة بين الدول ، يزداد ترسخ الثقة والحوار والسعي نحو تحقيق المصالح المشتركة . كذلك ، يشهد العالم تكوّن نظام للأمن جديد في نوعيته ، يستند الى ميثاق الأمم المتحدة والتعاون بين الدول على حل المشاكل الثنائية والعالمية .

٣ - إن الاتجاهات الايجابية ، التي أملاها التفكير السياسي الجديد ، قد عملت ، لأول مرة في تاريخ البشرية ، على تهيئة الفرصة لإحراز تقدم في المستقبل ، وأوجدت الظروف اللازمة لإقرار سلم واستقرار دائمين ، وتحقيق تفاعل عضوي ومشاركة بين الدول ، مع مراعاة المصالح القومية بحق .

٤ - والواقع العالمي الجديد الآخذ في الظهور يملئ على أعضاء المجتمع الدولي كافة ضرورة التماس سبل للتعاون والتفاهم تمكنهم ، بالتفكير الجماعي والجهود المشتركة ، من إيجاد حلول للمشكلة الكبرى المتعددة الجوانب المتمثلة في كيفية القضاء على خطى نشوب حرب نووية ، ووضع حد لسباق التسلح ، والتغلب على التخلف الاقتصادي ، وحماية البيئة ، وضمان توفير إمدادات من الطاقة والمواد الغذائية للبشرية ، والقضاء على الأوبئة المهلكة وعلى الإرهاب والاتجار بالمخدرات .

٥ - ومما لا شك فيه أن لتدابير نزع السلاح الحق أهمية رئيسية بالنسبة لتعزيز الأمن الدولي . ومما له أهمية أساسية في هذا الصدد أن يستمر الحوار السوفياتي - الأمريكي بشأن تخفيض الترسانات النووية ، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، والقضاء على الأسلحة الكيميائية . ومن أجل إحراز تقدم نحو بلوغ الهدف النبيل

المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية والعنف ، ينبغي لجميع الدول أن تنضم ، بهمة أكبر ، إلى الاتفاقات الأساسية التي أبرمت في مؤتمر قمة واشنطن بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض أسلحة التدمير الشامل ، وذلك بغية جعل هذه العملية عالمية ومستمرة . وهذه العملية ينبغي أن يواكبها بناء الثقة بين الدول ، وتوسيع نطاق المصارحة وتعميقها ، ولا سيما في المسائل العسكرية . ومما لا ريب فيه أن إقامة موطن أوروبي مشترك ، والتغيرات الجذرية التي تشهدها أوروبا ، تأشير إيجابي على الاتجاهات السائدة والاتجاهات المتولدة في هذا الصدد ، وخاصة فيما يتعلق بإقامة نظم جديدة للأمن .

٦ - وأهم عنصر في جهود المجتمع الدولي نحو تعزيز الأمن الدولي هو القضاء على بؤر التوتر الاقليمي وتسوية النزاعات ، وهو مجال حققت فيه آلية الأمم المتحدة مؤخراً نجاحاً ملحوظاً ، وأحيت الثقة في مبادئ المنظمة وقدراتها ، وذلك من خلال التقريب بين المواقف المختلفة في إيجاد السبل المؤدية إلى تحقيق توافق الآراء . ومن الضروري ترسيخ هذا النهج وعدم الرجوع عنه ، بل وتطويره . إذ أن مدى أهمية ذلك ، ومدى عدم استتباب الأمن الدولي حتى الآن ، ومدى ما على المجتمع الدولي أن يفعله ، ومدى أهمية جعل نظام الأمن الشامل والتعاون ، الجديد في نوعه ، حقيقة واقعة ، إنما يشهد عليها جميعاً عدوان العراق على الكويت ، تلك الدولة ذات السيادة ، وهو عدوان يهدد بتوقف عملية انتقال البشرية إلى مرحلة التنمية السلمية . وهذا أكبر تحدٍ تواجهه البشرية التي عليها بذل كل ما هو ممكن للإسراع ما أمكن بإخماد بؤرة التوتر الخطيرة هذه ، مستخدمة في ذلك الوسائل السياسية السلمية غير العسكرية للضغط على المعتدي . ومن شأن هذا أن يساعد على تركيز الانتباه على إخماد بؤر النزاع الأخرى في الشرق الأوسط وإيجاد حل عادل لقضية فلسطين .

٧ - وتدعو جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية إلى التعجيل بإخماد بؤر التوتر في أفغانستان ، وجنوب شرقي آسيا ، وأنغولا ، وإثيوبيا ، والصحراء الغربية ، وقبرص ، وشبه جزيرة كوريا ، وغيرها من المناطق ، والقضاء على نظام الفصل العنصري . وأضمن السبل إلى ذلك هو بذل الدول جهوداً جماعية ، والاستفادة الكاملة من آليات الأمم المتحدة القائمة على الميثاق ، وسيادة القانون الدولي ، وتوازن المصالح ، والسعي إلى تحقيق توافق عالمي في الآراء .

٨ - إن تعزيز الأمن الدولي يتطلب إقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وحل المشاكل المتمثلة بحماية البيئة ، وتنمية التعاون ، وإقامة حوار موضوعي بشأن المسائل الاجتماعية والانسانية ، ولا سيما مسألة حقوق الانسان .

٩ - إن تغير الوضع الدولي ، ودخول العلاقات الدولية مرحلة سلمية يستتبعان تطوير الأمم المتحدة بالقدر الكافي ، وتطويرها للتحويل التاريخي الجديد بجوانبه المتعددة . وللدرد كما يجب على تحدي المرحلة الراهنة ، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على زيادة تعزيز وترسيخ دورها في إقرار السلم ، وأن تكون بمثابة العامل المحرك للمبادرات البناءة ، وأن تتبع هذا النهج بدأب ومسؤولية كاملة أمام المجتمع الدولي . ومن الاهمية بمكان تحقيق الاستفادة الكاملة من الامكانيات الوقائية للمنظمة في الحيلولة دون نشوب بؤر توتر جديدة ، الأمر الذي يمكن أن يسهم فيه بدرجة كبيرة الانتقال الى تطبيق أساليب مثل مراقبة الوضع الدولي عن كثب ، وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمنازعات والنزاعات الدولية ، وتوجيه نتائج ذلك نحو منع استعمال القوة ، والعمل بكل السبل على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، بوصفها أنجع الوسائل في ظل الظروف الراهنة . وفي ضوء الاتجاهات المستجدة في العالم ، ظهر بُعد جديد لمهمة زيادة فعالية الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ، أي مجلس الأمن ، والجمعية العامة ، ومحكمة العدل الدولية ، وكذا الأمين العام للأمم المتحدة ، وتحويل الأمم المتحدة الى أداة فعالة قادرة على التقريب بين وجهات نظر الدول تجاه النزاعات الدولية ، وحل المشاكل التي يضعها التاريخ بلا رحمة أمام البشرية .

١٠ - وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، من جانبها ، رغبة في الإسهام العملي في تطوير الأنشطة الإيجابية للأمم المتحدة . فهي ما برحت تدعو بهمة الى تعزيز الشامل لدور المنظمة في ضمان الأمن الدولي ، وزيادة هيبتها ، وامتثال الدول امتثالا تاما للميثاق ولقرارات مجلس الأمن الملزمة .

١١ - ومن المناسبات الهامة في حياة جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قيام مجلس السوفيات الاعلى لبيلوروسيا ، وهو أعلى سلطة في الجمهورية ، في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بإصدار إعلان سيادة جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية كدولة . وبموجب هذا الاعلان ، فإن من أهداف بيلوروسيا أن تجعل أراضيها منطقة لا نووية ، وأن تجعل جمهوريتها دولة محايدة . ويؤكد الاعلان من جديد احترام الحقوق السيادية للشعوب كافة .

١٢ - وتؤكد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مرة أخرى التزامها بالإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي وتعرب عن امتعادها للاشتراك ، خلال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، في أي حوار إيجابي يستهدف طرح أفكار ونهج جديدة لتنفيذ أحكام ومبادئ الإعلان ، وحل مشاكل العصر الكبري ، في ظل الدور التنسيقي النشط للأمم المتحدة وآلياتها .

قطر

[الامـل : بالعربية]
[١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٩]

١ - إن دولة قطر بلد ذو اتجاه سلمي عميق الجذور ويدرك مدى أهمية والحاج المساهمة في حفظ وتعزيز سلم عادل للأجيال الحالية والمقبلة على السواء . وهو ينفذ على أسمى دائم وبطريقة ثابتة كل مبدأ من المبادئ الواردة في الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، سواء في مجاله المحلي أو في علاقاته مع الدول الأخرى في المجتمع الدولي ، ومن ثم فقد اتخذ الخطوات المناسبة بهذا الشأن .

٢ - إن دولة قطر تنطلق دائماً من حقيقة أن دعم الأمن الدولي والحفاظ عليه يتطلب بالضرورة الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والتنفيذ الفعلي لنظم الأمن الواردة به ، اتفاقاً مع المعايير المعترف بها في القانون الدولي ، وتؤيد مبدأ عدم جـوان التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتؤيد زيادة فعالية هذا المبدأ وترفض سياسة الهيمنة بجميع مظاهرها .

٣ - إن خروج الإعلان بالمبادئ الواردة فيه والمتمثلة في عدم اللجوء للقوة والتسوية السلمية للمنازعات بين الدول وتعزيز التعاون الدولي بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى قد أسهم في اعتماد اجراءات ملموسة لتعزيز السلم والأمن الدوليين .

٤ - إن أكبر خطر يهدد قضية الانفراج والسلام يكمن في سباق التسلح رغم أن هناك معاهدات واتفاقيات دولية سمحت بالاقبال من سرعة هذا السباق في بعض المجالات .

٥ - أما بالنسبة لتعزيز الأمن الدولي وإزالة بؤر التوتر ، فمن المفهوم عدم قبول بؤر جديدة من هذا القبيل ، إن إحدى هذه البؤر موجودة فعلاً في فلسطين المحتلة بسبب

سياسة الهيمنة والتوسع والقمع التي يمارسها الكيان الصهيوني ومن الضروري السعي الى ايجاد تسوية عادلة موشوق بها في الشرق الاوسط بمشاركة كافة الاطراف المعنية ، ومنها منظمة التحرير الفلسطينية ، ويجب ألا تكون هناك ترتيبات منفصلة تؤدي الى زيادة تعقيد الاوضاع المتفجرة في المنطقة .

٦ - إنه من الواجب على جميع الدول أن تساهم بكافة الوسائل في ممارسة شعب جنوب افريقيا لحقه في تقرير المصير والاستقلال مع نقل السلطة الى شعب ناميبيا عن طريق ممثله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) للقضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتؤيد دولة قطر جميع الشعوب التي تناضل من أجل استعادة حريتها واستقلالها الوطني والدفاع عنهما .

٧ - دأبت دولة قطر على تأييد إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط اعتقادا منها بأن إنشاءها يساهم في عملية نزع السلاح النووي ، ولقلقها المتزايد الذي تشاطر فيه بقية الدول العربية في المنطقة ، الناتج عن امتلاك الكيان الصهيوني كميات من الاسلحة النووية ووسائل نقلها مما يهدد أمن وسلم العالم بصورة عامة والمنطقة المعنية بصورة خاصة كما سبق وأشارت الى ذلك قرارات الجمعية العامة حول تسليح اسرائيل النووي .

٨ - تعتبر دولة قطر إعلان الجمعية العامة بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول والإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي من المنجزات العامة للأمم المتحدة في سعيها من أجل تحقيق السلم العالمي .

٩ - هذه الوثائق تعلن بوضوح مبادئ عريقة لكل الدول في علاقاتها بعضها مع بعض ، تشكل في رأي دولة قطر مبادئ أساسية في ادارة الدول لعلاقاتها الخارجية .

المكسيك

[الاصل : بالاسبانية]

[١٠ آب/أغسطس ١٩٩٠]

١ - يتيح الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي فرصة جيدة لتقييم الطريقة التي تطبق بها أحكامه .

٢ - وتجدر الإشارة الى أنه ، على غرار إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥)) ، فقد اعتمد الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الأمم المتحدة ، وذلك على أساس قناعة راسخة بالحاجة الملحة الى جعل المنظمة أكثر فعالية كأداة لصون السلم والأمن الدوليين .

٣ - وفي السنوات الأخيرة ، شهدنا تجديدا للثقة في دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين . وتتجلى هذه الثقة في قرار الجمعية العامة ٢١/٤٤ المعنون "تعزيز السلم الدولي والأمن والتعاون الدولي بجميع جوانبه وفقا لميثاق الأمم المتحدة" (اعتمد بدون تصويت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) .

٤ - وبإدنى ذي بدء يجب التسليم بأن الدور الذي كان من الممكن أن تقوم به الأمم المتحدة قد تقلص نتيجة لإقامة تحالفات عسكرية خارج المنظمة وترويج سباق التسلح الذي أدى الى تقويض مبادئ الميثاق . وفي الوقت الحاضر ، ينبغي أن نسعى الى ضمان تنفيذ الفقرة ١١ من الإعلان ، التي تومي جميع الدول بالمساهمة في إقامة نظام أمن جماعي عالمي خال من التحالفات العسكرية .

٥ - وإن حكومة المكسيك مقتنعة بأن التنفيذ الفعال لاحكام الميثاق المتعلقة بالأمن الجماعي من شأنه أن يزيّد امكانيات التوصل الى احلال سلم حقيقي ودائم . ومن الضروري أن تسمح الحالة العسكرية والسياسية الراهنة في العالم للأمم المتحدة باستعادة دورها المركزي المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين وتدعيم ذلك الدور .

٦ - والمسؤولية الأساسية لصون السلم والأمن الدوليين تقع ، في رأي المكسيك ، على عاتق الأمم المتحدة ، وبالدرجة الاولى على عاتق مجلس الأمن وفقا للميثاق .

٧ - وعلاوة على ذلك ، ما زالت حكومة المكسيك تعتبر أنه من واجب جميع الدول أن تتصرف ، في علاقاتها الدولية ، وفقا لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وبمسورة خاصة مبدأ الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى .

٨ - وفي هذا الصدد ، فقد سعت المكسيك دائما بجد لضمان احترام مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى وجعلته إحدى ركائز سياستها الخارجية .

٩ - وتعتبر المكسيك أن تعزيز الأمن الدولي وتهيئة جو من السلم يتوقفان إلى حد كبير على تطبيق التدابير التي تضمن فعليا عدم التدخل هذا وتقيم تعاوننا حقيقيا في ميدان نزع السلاح .

١٠ - ومن الضروري ، في ميدان نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، التوصل إلى اتفاقات فعالة بغية ضمان تعزيز الأمن الدولي .

- - - - -